

أمين عام الإخوان يعزف السلام التنظيمي الزائف للدولة المدنية

التحرير 2011، حين رفع شعار "يا مشير أنت الأمير" في مواجهة شعارات الثورة مستمرة"، الأمر الذي دفع أمين عام التنظيم إلى القفز على موقع رسالة المرشد ليكون مصدرًا للدعوة الجديدة، واعتبارها بحسب رسالته تأتي تأكيدًا للمواقف ووضعًا للنقاط على الحروف، في مواجهة ما أسماه "التشكيك وإثارة اللغط"، من موقف الإخوان تجاه قضايا، مدينة الدولة وتصدر المشهد السياسي والإصطفاة الوطني والشريعة.

ودار حديث محمود حسين حول التأكيد على إيمان التنظيم بمدينة الدولة، وعدم سعيه إلى تصدر أي مشهد أو التكاليف على المعانين، بل إن واقع التنظيم يُناقض ذلك حسب تصريح أمينه العام، وعلى العكس من تصدر المشهد كان نهج الجماعة العمل على تحقيق الإصطفاة الوطني، وحتى لا يُتهم الإخوان بالتخلف عن الشرعية يموت مرسي فإنها عادت لصاحبها الأصلي، وهو الشعب صاحب الحق فيها، وبالتالي يكون الإخوان في خانة الدفاع عن حق الشعب لا حقه.

اللافت في رسالة محمود حسين، أنه استشهد براء الإمام المؤسس، ومواقف وتصريحات المرشد السابق محمد مهدي عاكف. أما الأول فكونه المرجعية الأصلية والتنظيم، والثاني لكونه المنزلة عن المشاركة في إدارة خطايا التنظيم خلال عامي التمكين (2011 - 2013)، ولرمزيته التي تتيح تلاقي قطاعات الإخوان على محبته، ودوائر الآخر السياسي التي كانت تصطف مع التنظيم إبان ولايته.

استدعى أمين عام الإخوان تصريحات للراحل مهدي عاكف، ليؤكد بها على افتتاح التنظيم وقبوله للآخر، وهو بذلك يتجاوز المرشد الحالي المختلف على إدارته، غير أنه نسي، والأصوب أنه تناسى، أنه كان شريكًا في التامر مع حرس التنظيم القديم، على عاكف حين قرر عدم الترشح لولاية جديدة.

كُتبت حاضراً إلى جوار حسين وقيادات مكتب الإرشاد والمرشد يعلن ذلك، وطب مني حينها أن أصغ خطاب الاستقالة قائلاً "أكتب لي ما يشفي غليلي، أنا نفسي أمشي وأخذ كل أعضاء المكتب في أيدي، ويجي مكانه ناس جديدة شباب"، وأملك جسارة الاعتراف بكوني شاركت مع مرسي في احتواء غضبة الرجل، حتى تجاوز رجال الحرس القديم المفاجأة، ورتبوا صفوفهم ليضمنوا استمرارهم في مواقعهم، واستغلال الانتخبات لإسقاط خصومهم ودعم المكتب برجالهم المخلصين، ليتسنى لهم السير بالتنظيم نحو تمكين لا يتصدروه وإنما يُصدِّرهم الشعب، وسيكون سلمهم إليه من يصدق اصطفاةم من النخب.

لا جديد في رسالة محمود حسين، مجرد غزل لمن يصدق مدينة دولة التنظيم التي يسعي إليها، أو من يأمن شرك اسمه الإصطفاة، أو يخدمه زهد في التمكين، ولهذا يُصحب من المهم لاستيعاب عزف رسالة أمين الإخوان على وتر المدينة، أن نطلق في خلفية مشهدها، الأثبوت التي تغنى بها الإخوان في احتفالية "أصالة الفكرة واستمرارية الرسالة" سبتمبر 2019، بأحد فنادق إسطنبول.

إنها بعض معالم مدينة دولة الإخوان التي يطمسها التنظيم حتى يتمكن، ويصدقها أصحاب المصالح وأصحاب الذائقة المتقوية.

في إطلالة من النوع المستغرب على المقاس التنظيمي والإمكانات الذاتية، أطل مؤخرًا الأمين العام لتنظيم الإخوان، محمود حسين، مُتصدراً موقع المرشد العام، ومُصدراً رسالة الإخوان الأسبوعية تحت عنوان "مواقف مبدئية من صميم دعوة الإخوان"، ليوضح فيها حقيقة موقف تنظيمه من مدينة الدولة؛ تصدر المشهد السياسي والإصطفاة الوطني والشريعة، باعتبارها الشبهات المثارة حول الإخوان، وبالرد عليها يمكن حسم مواقف التنظيم من هذه القضايا، وعلى قواعد التنظيم في مصر والعالم أن تُصدّق قياداتها وتُكذب ما يدور في ردهات التنظيم المغلقة.

عبد الجليل الشرنوبلي
كاتب مصري

تظل المعضلة الأساسية في قراءة مواقف تنظيم الإخوان، هي أنها صادرة عن كيان تقليدي البناء، وهو ما يُحيل كل محاولة في هذا الصدد إلى اختزال تقييم التنظيم في جانب، وإغفال فكرة الشمولية التي أقام عليها حسن البنا تنظيمه. في إطار هذه الشمولية طرح البنا تنظيمه باعتباره الكيان الجامع، وبناء على ذلك لا تصبح قراءة ما يصرح به قادة التنظيم حول مواقفه خاضعة لمعايير التصنيف من جهة، ومُتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها التنظيم من جهة ثانية. ولاستيعاب طبيعة الرسالة التي صدرت بتوقيع أمين عام التنظيم، فمن المهم أن نعي أن "رسالة الإخوان" إصدار أسبوعي تتولى إعداده وصياغته لجنة خاصة، تتبع مكتب الإرشاد، وتمثل الموقف الرسمي للتنظيمي الضابط لآداء وخطاب كل المسئويات القيادية والقاعدية داخلياً وخارجياً.

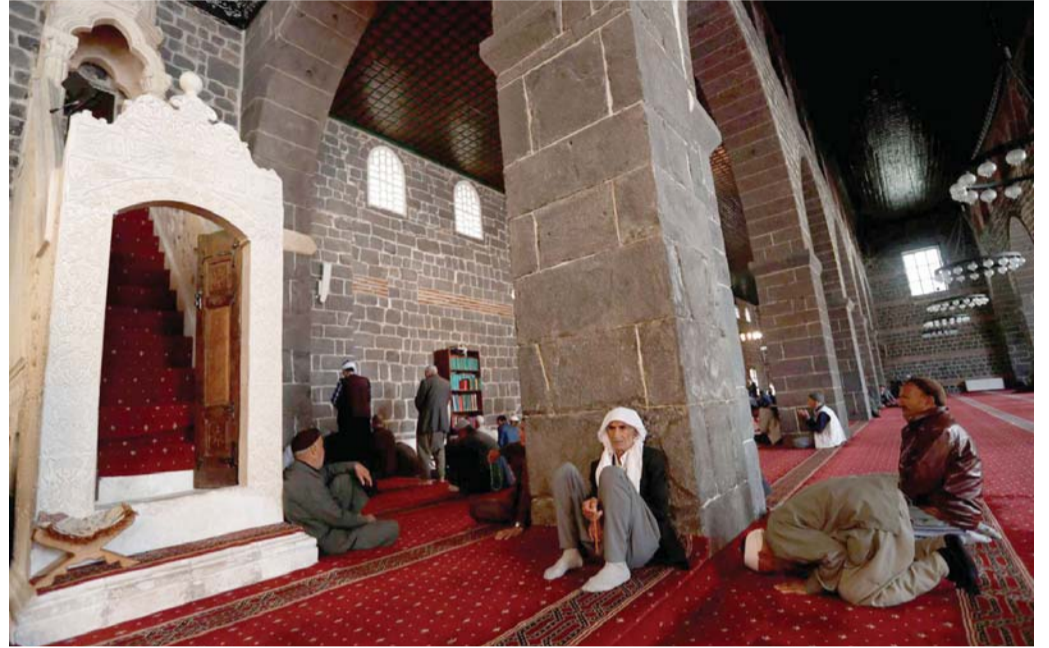
وكان كاتب هذه السطور أحد أعضائها خلال الفترة من 2004 - 2011، وكانت آخر صياغاتي لها الرسالة التي صدرت للقواعد في الخميس السابق لجمعة الغضب 28 يناير 2011، وحملت وقتها عنواناً هو "الشعوب باقية والاستبداد إلى زوال"، والتي عدل محمد مرسي عنوانها ليصبح "تبقى الشعوب ويروى الطغيان"، وحملت توقيع المرشد العام محمد بديع، وتلت هذه الرسالة بياناً تنظيمياً يحذر من ثورة شعبية لن تكون من صنع الإخوان، وكان عنوانها "عشرة مطالب لتجنب ثورة شعبية".

وفي سياق تفكيك شيفرة رسالة أمين التنظيم من الضروري ربطها بحلول الذكرى التاسعة لثورة 25 يناير، وما تزامن معها من استهداف التنظيم استغلال ساحاتها للاحتشاد في مواجهة النظام المصري الذي تقيمه أجهزة التنظيم بأنه مُتمرد على التمكين الذي تحقق للإخوان بعد تولي مرسي الحكم في 2012، ولا يمكن استرداده إلا عبر تطينات للمكونات السياسية المصرية لا تختلف عن رسائل الطمأنينة التي قام بها التنظيم في الفترة التي سبقت يناير 2011 عبر العديد من المقالات ومنها: حوار من أجل مصر - الجمعية الوطنية للتغيير - الجبهة الوطنية - كفاية - الحملة الدولية لمقاومة الهيمنة الأميركية.

من ناحية أخرى، فإن احتلال أمين عام التنظيم، موقع المرشد في رسالته الأسبوعية يجعل إبعاده ذات دلالة تنظيمية في ما يخص هيمنة قيادات تنظيم الإخوان التقليدية على مقاعد القيادة، وإخضاعها أو إقصائها لكل الأصوات المناقصة أو المُجذبة، بعدما نجح الحرس القديم في الهروب من حتم

امتحان العلمانية التركية يبدأ من «بيوت الجمع»

رفع الصفة الرسمية عن جميع دور العبادة يوسع مساحات الحرية الدينية



فك الارتباط بين الدولة ودور العبادة

يركز الكثيرون في تركيا في تناولهم لهذا الموضوع على ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على "بيوت الجمع" أسوة بالمساجد. وهنا يكمن الخطأ الرئيس في تناولهم لهذا الموضوع. وعودوا لذكرنا بهذا نزرز الأضرار بشكل خاطئ.

يتعين علينا بدلاً من أن نطالب بإضفاء الصفة الرسمية على "بيوت الجمع"، أن نعارض مسألة منح الصفة الرسمية تلك لكافة دور العبادة، وعلى رأسها المساجد. كان هذا هو هدي من حديني عن المناقشة الصحيحة لمفهوم العلمانية؛ لأن العلمانية مفهوم يرتبط في الأساس بالدولة. والدولة لا تقف على مسافة متساوية من جميع المعتقدات والمناهج الفلسفية. وأنا لا أحب هذا التعبير، بل يجب أن تكون عمياء عنها كلها، ولا يمكن منح أي منها وضعاً رسمياً، ولا يمكن الإغراق على أي منها من المال العام. الدولة العلمانية والمجتمع العلماني وشروط المواطنة العلماني كلها تعبيرات غير صحيحة؛ لأن العلمانية أمر يخص الدولة وحدها، ولا يمكن أن يُطلق على مؤسسة أخرى. وفي المقابل يمكن للأفراد فقط أن يكونوا مؤيدين للدولة العلمانية أو ضدها. ويجب على الدولة أن تتقبل آراء المعارضين للعلمانية الدولة، في إطار حرية التعبير، طالما لم يقوموا بتجريح على الكراهية أو العنف.

وعندما نذكر أن العلمانية مفهوم يتعلق بالدولة وحدها بشكل مطلق، وأن الدولة غير ملزمة وفق هذا المفهوم، باستخدام الأمثلة العامة للإنفاق على المؤسسات الدينية، حينها سيختفي جزء مهم للغاية من المناقشات الخاصة بهذا الموضوع، والتي لا معنى لها.

ينبغي أيضاً أن تكون المناقشات حول رئاسة الشؤون الدينية ومدارس الأئمة والخطباء الثانوية في الإطار ذاته؛ إذ يتعين علينا ألا نقصر نقاشنا على تخصيص أجور للعلمانيين في بيوت الجمع فحسب، وأن نقاش أيضاً المبرر الذي يجعل الدولة تدفع رواتب لموظفي المساجد من المال العام، كما يجب أن تتناول هذه المناقشات مسألة احتواء الجماعات الموجودة في المساجد، وفي رأيي إن هذه القضية خاتمة منذ البداية، إذ لا معنى لأن تكون هناك سيطرة من الأساس، لأي جماعة من الجماعات على دور العبادة، فالدولة القوية لا يمكن أن تلجأ إلى اتخاذ تدابير وقائية تتنافى مع القانون والحريات، ولكنها في المقابل لا تتردد عن التدخل بحزم لإنفاذ القانون حال وقوع جريمة أو مخالفة تستوجب العقاب. وهذا يعني أنه في حالة وقوع أحداث لا تتفق مع الدستور والقانون والمعاهدات الدولية في دور العبادة، التي يمكن أن تُترك مسؤولية الإشراف عليها للحل، فحينئذ يجب على الدولة أن تتدخل بشكل مباشر وراعي لإنفاذ القانون.

دعونا لا نتحدث عن إضفاء صفة الرسمية لبيوت الجمع، وأن ندعو إلى رفع صفة الرسمية عن جميع دور العبادة كي نتيح مساحة أكبر من الحرية أمام المجالس الدينية. على الأيكون هذا على حساب استغلال المال العام.

النقاش الذي استعمر مؤخرًا في تركيا حول قضية "بيوت الجمع"، وما أفرزه من اختلاف في المواقف بين بلديتي أزمير وإسطنبول حول اعتبار "بيوت الجمع" دور عبادة رسمية من عدمها، هو نقاش يعكس مشكلة بنوية في النظر الرسمي التركي، للعلمانية ودور العبادة ودور الدولة.

إيسار كاراكاش
كاتب وصحافي تركي

أريد أن أبدأ مقالتي بمناقشة مسألة منح صفة رسمية لدور العبادة، وخاصة في ما يتعلق ببيوت الجمع (غرف كبيرة يؤدي فيها الأتراك العلويون والطريقة الكناشية عبادتهم بدلاً من المساجد) بالمقولة التركية القديمة "عندما يُزرز الزر العلوي في الثوب بشكل خاطئ، فلا تتوقع أن تستقيم الأمور أذناه".

لا شك أن الرئيس رجب طيب أردوغان وعشيرته سيرحلون في المرحلة المقبلة عن حكم تركيا. قد لا يكون هذا في القريب العاجل ولكن كافة المعطيات تؤكد أنهم راحلون لا محالة؛ لأنهم عجزوا عن إدارة علاقاتهم بحلفائهم، الأمر الذي أرى أنه من الأهمية بكان بالنسبة للمجتمع والنظام وللغرب أيضاً، لذلك سيأتي الوقت الذي يدر فيه الجميع أن تركيا أهم من أن تُترك أسيرة لعقلية أردوغان وبيطانته.

ومع ذلك، فإن ما نراه اليوم لا يبشر بوضع أكثر إشراقاً في مرحلة ما بعد أردوغان؛ لأنه يتصان وجود دراسة جادة لقضايا أساسية في مجتمعنا، ومن ثم لا نتوقع أن يكون هناك تغيير أو برامج تحول في ما يخص هذه القضايا، بعد أن عجزنا عن وضع حلول جذرية لأكثر المشكلات اضطراباً، بعيدة عن وجهة نظر أردوغان الرجعية إزاء هذه القضايا. ولكن ما هي القضايا التي قمتها هنا؟

يمكنني القول إن الدستور هو أكثر هذه الموضوعات عمومية، ولكن نطاق مصطلح الدستور فضفاض للغاية، لذا أرى أننا بحاجة إلى جعل الموضوع أكثر تحديداً؛ فمن الخطأ أن نضع المشكلة بين قوسى "النظام البرلماني - الرئاسي".

وفي رأيي، إن قضية العلمانية هي أكثر القضايا التي تحتاج إلى نقاش جاد، وتبادل للرؤى بشأنها، فهي قضية مشوشة للغاية، كما أن هناك تشابهاً واضحاً للغاية بين آراء أشخاص مختلفين أنفسهم أصحاب توجهات مختلفة في المجتمع التركي. هذا التشابه، في حد ذاته، لا يتفق مع أهم مبادئ العلمانية. لا يمكن اختزال العلمانية في تعريف، أو النظر إليها باعتبارها مجرد مبدأ ورد ذكره في الدستور فحسب، لأننا إذا لم نقاش العلمانية باعتبارها أحد المبادئ الأساسية، التي تنظم عمل مؤسسات الدولة كلها، فحينئذ لن يكون للعلمانية الدولة في تركيا أي معنى. واعتقد أن الفوضى، التي تراها اليوم في عدد من مؤسسات الدولة مثل رئاسة الشؤون الدينية ومدارس الأئمة والخطباء وكليات اللاهوت وبيوت الجمع الخاصة بالعلويين، خير دليل على ذلك. اعتقد أنه يتعين علينا إلى جانب قضية العلمانية،



ادعاء المدينة لفتح الأبواب الموصدة